التأهيل والتدريب المهني للشباب العاطل بالمغرب... فرصة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي

يونس مليح
Youness Maleh
المغرب

• أستاذ مساعد بالكلية متعددة التخصصات بالرشيدية، وباحث بمركز المنارة للدراسات والأبحاث.

الملخص التنفيذي

كشفت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، أن معدل البطالة سجّل نسبة 24,9% لدى الشباب البالغين بين 15 و24 سنة، مقابل 7% لدى البالغين 25 سنة فما فوق. وسجل هذا المعدل في صفوف الحضريين منهم 39,2% و9,9% على التوالي نهاية سنة 2019. كما أوضحت أن معدل البطالة يرتفع بشكل ملموس مع مستوى التكوين، حيث ينتقل من 3,1% لدى الأشخاص بدون شهادة إلى 15,7% لدى حاملي الشهادات، 12,4% لدى حاملي الشهادات المتوسطة و21,6% لدى حاملي الشهادات العليا. بالإضافة إلى تدني جودة اليد العاملة. فمع تراجع النمو السكاني إلى 1.25% بين عامي 2004 و2014، انخفضت نسبة اليد العاملة إلى مجموع السكان بمقدار النصف، زيادة على أن سوق الشغل بالمغرب يعاني من نقص الإندماج، فالشباب والنساء أقل اندماجا في سوق الشغل خصوصا في المهن والحرف اليدوية. ومشاركة المرأة في اليد العاملة متدنية جدا بنسبة 23%.

إن إدماج فئة من الشباب يزداد عددهم أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر هاجسا مهما، بحيث تتأثر بشكل كبير بالبطالة، حيث يصل عدد الذين ليسوا طلابا أو عاملين أو متدربين إلى مليوني شاب، حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط. فما هي السبل لتمكين الشباب العاطل من تأهيل وتدريب مهني يمكنهم من الاندماج اقتصاديا واجتماعيا ببلادنا؟

الإشكالية

لاشك وأن تأثير عدم وجود يد عاملة مؤهلة ومدربة خصوصا لدى فئة الشباب، يؤدي إلى زيادة في البطالة ما يؤثر ليس فقط على الوضع المادي للفرد والأسرة والمجتمع فحسب، بل يتجاوز ذلك ليؤثّر على الناحية الصحيّة، ومعدّل الوفيات أيضاً، لاسيّما أن آثارها تمتدّ لسنوات لاحقاً، هذا فضلاً عن كونها تمسّ القطاع الاقتصاديّ، وتؤثّر سلباً بارتفاعها على مستوى الإنتاج المحليّ، إذ إنّ زيادة 1% من نسبة البطالة تقلّل الناتج المحليّ الإجماليّ بنسبة 2%.

هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية لعدم وجود شباب مؤهل ومدرب مهنيا والتي تكمن في انخفاض فرصة الحصول على وظيفة، فالعديد من الشركات لا تفضّل توظيف العاطلين غير المؤهلين مهنيا، الأمر الذي يصعّب فرصة الحصول على وظيفة جديدة.

السياق العام

مما لاشك فيه أن مجموعة من الاستراتيجيات التي تم تفعيلها في مجال إدماج الشباب وإشراكهم في سوق الشغل كانت في مجملها غير مكتملة وغير قادرة على إيجاد حلول جذرية للشباب العاطل بالمغرب، من هذه الاستراتيجيات نجد كلا من الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 الصادرة عن وزارة الشباب والرياضة بتعاون مع اللجنة المتعددة القطاعات للشباب والتي تهدف إلى ضمان تناسق العمل الحكومي فيما يخص الشباب؛ وتعزيز الاستثمارات النوعية لفائدة الشباب المغربي، واستكمال وتعزيز الاستراتيجيات والمخططات القطاعية القائمة، إلا أنه لحد الساعة مجموعة بل جل الأهداف المسطرة في هذه الاستراتيجية لم يتم تفعيلها على أرض الواقع.

وفي إطار المقاربات المتوازية التي اعتمدها المغرب لتنسيق المبادرات التي تهم الشباب، هناك العديد من التدابير المزمع اتخاذها في إطار البرنامج الحكومي 2016-2021، والتي

ستشرف على تنفيذها مؤسسات مختلفة (الوزارة الوصاية أو القطاعات الوزارية الأخرى). وتشمل هذه التدابير، على وجه الخصوص، تنزيل وتنفيذ استراتيجية وطنية مندمجة للشباب، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الذي لم ير النور إلى حد الآن، ما يدعوا إلى التساؤل حول أسباب عدم إخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود. بالإضافة إلى تأهيل وتطوير البنيات التحتية لـ 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة، فضلا عن إرساء شراكات بين الأطراف المعنية.

وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على الطابع والنطاق المحدود للتدابير المضمَنة في السياسة الحكومية في أفق سنة 2021، حيث تم تجميعها حول مبادرات مؤسساتية وتنظيمية وذات صلة بالبنيات التحتية تتسم بتأثيرها النسبي على الشباب. لذا، ينبغي إغناء هذه التدابير وتعزيزها وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات هيكلية أخرى بالنسبة للشباب.

هذا بالإضافة إلى أنه بعد إحدى عشرة سنة من حركة 20 فبراير التي واكبت مرحلة الربيع العربي في المغرب، بات مستقبل الشباب موضوع الساعة أكثر من أي وقت مضى في المغرب، والذي شهد منذ تلك الآونة ولغاية اللحظة حركات احتجاج غالبا ما يقودها شبان عاطلون عن العمل.

إن تكثيف الجهود من أجل تدريب وتأهيل الشباب مهنيا وإدماجهم في سوق الشغل سيسهم في تعزيز مكانتهم اجتماعيا واقتصاديا، وسينعكس ذلك بشكل إيجابي على أسرهم وذويهم وعلى المجتمع.

الخيار الأول:التأهيل والتدريب المهني للشباب العاطل عن العمل في مجالات تدخل في نطاق المهن اليدوية أو الحرفية والمهن الجديدة التي يحتاجها سوق الشغل؛

الخيار الثاني: تقديم مجموعة من التسهيلات للقطاع الخاص مقابل استيعاب الشباب الراغب في العمل والمؤهل والمدرب مهنيا؛

الخيار الثالث: القيام بمجموعة من البرامج التكوينية والتدريبات المهنية لفائدة الشباب العاطل عن العمل سواء بطريقة مباشرة عملية أو عن بعد بواسطة الوسائل والآليات الالكترونية الجديدة، والعمل على إدماجهم بشكل سلس في سوق الشغل.

التوصيات

مجموعة من التوصيات التي يمكن إدراجها في باب تأهيل الشباب المغربي من أجل الإدماج في سوق الشغل، من بينها ضرورة التأهيل والتدريب المهني للشباب العاطل عن العمل في مجالات تدخل في نطاق المهن اليدوية أو الحرفية والمهن الجديدة التي يحتاجها سوق الشغل والتي تهدف إلى تطوير مهارات الشباب العاطل عن العمل المهنية في مجالات مختلفة كالمهن أو الحرف اليدوية أو المهن الجديدة؛ زيادة على تطوير دورات تدريبية ومناهج تدريبية تواكب متطلبات سوق الشغل؛ وتدريب الكوادر المهنية وفق برنامج يحاكي ما هو معمول به في دول متقدمة، الأمر الذي يحتاج بالأساس إلى تطوير برامج متكاملة للتدريب والتأهيل المهني للشباب العاطل عن العمل في مجالات الحرف اليدوية والمهن الجديدة؛ وتطوير برامج جديدة مطورة لأساليب التدريب ولمنهاج التدريب؛ وتطوير وتصميم برامج تواكب بناء قدرات المدربين والمدربات.

زيادة على تقديم مجموعة من التسهيلات للقطاع الخاص مقابل استيعاب الشباب الراغب في العمل والمؤهل والمدرب مهنيا، والتي تهدف إلى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص من أجل دعم التدريب المهني؛ وتطوير التدريب المهني من خلال إيجاد رؤى جديدة من طرف المسؤولين عن القطاع الخاص؛ واستقطاب الشباب وإدماجهم في الشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع الخاص. الأمر الذي يحتاج إلى الدعم من خلال فرض تسهيلات على الاستثمار وتسهيلات ضريبية لفائدتهم؛ وإيجاد برامج تطويرية بمساعدة القطاع الخاص من أجل تطوير البرامج التدريبية والتأهيلية لفائدة الشباب؛ وتطوير برامج وإعداد عقود شغل لفائدة الشباب المؤهلين والمدربين بشراكة مع القطاع الخاص من أجل إدماجهم في سوق الشغل.

كما أنه من اللازم القيام بمجموعة من البرامج التكوينية والتدريبات المهنية لفائدة الشباب

العاطل عن العمل سواء بطريقة مباشرة عملية أو عن بعد بواسطة الوسائل والآليات الالكترونية الجديدة، والعمل على إدماجهم بشكل سلس في سوق الشغل، والتي تهدف إلى عقد شراكات مع مؤسسات مهنية ومع مهنيين من أجل تأهيل الشباب بشكل عملي؛ وتطوير برامج تدريبية وتأهيلية باستخدام الأدوات الإلكترونية لتمكين الشباب من الاستفادة عن بعد من هذه الدورات التدريبية؛ وإدماج الشباب المؤهل في سوق الشغل، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى برمجة وعقد برامج عمل مع غرف الصناعة والتجارة والغرف المهنية من أجل تدريب وتأهيل الشباب العاطل؛ وعقد برامج تدريبية باستخدام المنصات الإلكترونية المتاحة عن بعد كZoom وMicrosoft Teamsوغيره؛ وإيجاد حلول مع القطاع الخاص بواسطة منح الشاب المؤهل والمدرب مهنيا شهر كمدة تدريب من أجل الإدماج، و تشكيل ورشات Think Tank تضم خبراء من التخصصات المعنية إضافة إلى مهنيين ورجال أعمال ذوي خبرة ودراية بالمجال المهني.

المراجع

- مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي: تقرير الج لس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط الإلكتروني الرسمي للمجلس على https://www.cese.ma/media/2020/07/تقرير-المجلس-الاقتصادي-والاجتماعي-تشغيل-الشباب.pdf

- تقرير البنك الدولي حول "تشجيع فرص ومشاركة الشباب"، ماي 2012. "مجموعة البنك الدولي، ""المغرب وضرورة إشراك الشباب- https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2012/05/14/challenge-of-youth-inclusion-in-morocco

- تقارير المندوبية السامية للتخطيط حول التشغيل ونسبة البطالة بالمغرب https://www.hcp.ma

- راجي أسعد وآخرون، الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة ديموجرافية أم تحدى؟، المكتب المرجعي للسكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إبريل 2007.

- تقرير التنمية في العالم، التنمية والجيل القادم، عرض عام، البنك الدولي، واشنطن 2007.

- موقع المجلس القومي للشباب http:// www.alshabab.gov.eg/ar_index.aspx

- عبد الباسط عبد المعطى، الشباب العربي: الأوضاع الحالية والتبعات الاجتماعية، اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، الأسكوا، أبوظبي، مارس 2009م، ص45.

- World Bank, MENA Development Report: Gender and Development in the Middle East and North Africa (Washington, DC: World Bank, 2004).